

عزيز حيدر*

انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر 2000 وأثارها في العرب مواطني إسرائيل

عرف العرب مواطنو إسرائيل، منذ قيامها، عدداً من الأحداث التي شكلت علامة مميزة في تاريخهم، وتركت آثاراً عميقة في حياتهم، وخصوصاً على صعيد علاقتهم بالدولة وبالأكثورية اليهودية. وشكلت هذه الأحداث، في معظمها، حداً فاصلاً بين الفترات التي سبقتها وبين تلك التي تلتها. إلا أن أحداث تشرين الأول/أكتوبر 2000 تميزت من الأحداث السابقة في نواح كثيرة، كان أهمها أنها تلازمت مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، الأمر الذي يجعلها تندمج عضوياً في النضال الفلسطيني من أجل حل القضية الفلسطينية حلاً يضمن الحد الأدنى من المطالب الوطنية الفلسطينية. كما أن هذه الأحداث كانت مشحونة بمعان وطنية ودينية واجتماعية - اقتصادية - مدنية، تفاعلت جميعها لتصنع حالة من الرفض والاحتجاج على كل ما يجري في المستويين العام والمحلي. يضاف إلى ذلك أن الأحداث جاءت بعد أن كان العرب قد أيقنوا أن مصيرهم هو العيش في دولة إسرائيل، وأن مواطنتهم راسخة لا شك فيها، وليست موضع تساؤل. وكما كانت هذه الأحداث متميزة في مسبباتها وخلفيتها جاءت متميزة أيضاً في عنفها ونتائجها ومعناها بالنسبة إلى إدراك المواطنين العرب لعلاقتهم بالدولة وبالأكثورية اليهودية، وتعريفهم لأنفسهم ومعنى وجودهم ومستقبلهم. وبهذا المعنى لم تكن أحداث تشرين الأول/أكتوبر مجرد "أحداث" عابرة في تاريخ العرب مواطني إسرائيل تنتهي مع انتهاء الأحداث، بقدر ما كانت هزة عميقة أجبرتهم، كما تجبر الأكثورية اليهودية في الدولة، على تحديد هويتهم وهوية الآخر وحسم الكثير من الأمور المؤجلة منذ أكثر من خمسين عاماً. فقد اعتقدوا، في أغلبيتهم، أن المسائل الأساسية والمهمة في حياتهم قد تم حسمها ضمناً بعد توقيع اتفاقيات السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم مع بعض الدول العربية.⁽¹⁾

حين أعلن الاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بشأن حل القضية الفلسطينية، كان العرب في إسرائيل من أكثر الداعمين للاتفاق حماسة، على الرغم مما يحمله من نتائج سلبية فيما يتعلق بحل قضية مكانتهم في إسرائيل. وخلال الأعوام

(*) أستاذ الدراسات الإسرائيلية في جامعة القدس.

اللاحقة، لم يخطر ببال أحد أن يأتي يوم يضطرون فيه إلى طرح مسألة وجودهم في إسرائيل، والعودة إلى نقطة الصفر في علاقاتهم بالدولة وبالأكثورية اليهودية. لكن تحولات الوضع السياسي في إسرائيل، وتعثر عملية السلام، خلقا أوضاعاً اجتماعية واقتصادية وسياسية لم يكن في الإمكان تحملها لمدة غير محدودة، وكان انفجار الوضع مسألة وقت فقط.

عندما بدأت العملية السلمية، كان هناك شرائح كبيرة في الأقلية العربية تعاني جرّاء ضائقة متعددة الأبعاد: فقر اقتصادي، وآفات اجتماعية، وأوضاع صحية سيئة، وأوضاع سكنية رديئة وخطرة، ومستوى تعليم متدن. ولم تكن هذه الشرائح تملك الموارد المادية والوسائل المعرفية والتنظيمية التي تمكنها من معالجة مشكلاتها بنفسها، ولذلك احتاجت إلى تدخل مؤسسي من الخارج لإنقاذها من أوضاعها وتحسين ظروف معيشتها. لكن التدخل المؤسسي كان ضعيفاً جداً، ولم يساهم كثيراً في معالجة هذه الأوضاع. أمّا النخب العربية فلم تبادر إلى إقامة المؤسسات الملائمة وتنظيم المساعدات وبرامج التدخل المناسبة والقادرة على معالجة القضايا والمشكلات الأساسية.

كما ميز الأقلية العربية الاعتماد الكلي في التعليم على الجهاز الحكومي، وعدم المبادرة إلى التنظيم الذاتي وإقامة المؤسسات التعليمية ومعالجة القضايا الجوهرية التي تسبب عجز الجهاز عن تلبية الحاجات، وتحقيق مستوى من التعليم، وتنوع التخصصات التي تخدم تنمية القدرات الذاتية والاندماج في سوق العمل من نقطة انطلاق أعلى وأفضل.

أدى تدني التحصيل العلمي والتأهيل المهني وضعف التجارب العملية والخبرات بين العرب إلى هدر الطاقات وبطء التطوير في جميع المجالات وضعف ردات فعل الأقلية العربية إزاء التطورات السريعة في المنطقة. كما أن هذا المستوى لم يسمح باستغلال الفرص، التي وفرها السلام في المنطقة، بطريقة تعود بالفائدة المتوخاة والمنتظرة منها.

من هنا تأزمت، في هذه الفترة، مشكلة العلاقة بين الفرد والجماعة القومية التي ينتمي إليها، بحيث توجه الأفراد في معظمهم إلى البحث عن حلول خارج إطار الجماعة التي يشعرون بأن الانتماء إليها والتضامن معها ليس فقط أنهما لم يحلّا المشكلات ولم يساهما في دفع الفرد نحو تحقيق طموحاته، بل هما أيضاً السبب في عرقلة مسيرة تطوره. وقد انتشر وشاع هذا الشعور كلما ازدادت الفجوة بين مستوى تطور الفرد ومستوى التطور الجماعي.

ويتبين من تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومكانة الأقلية العربية في إسرائيل أن اتفاقيات السلام لم تؤد إلى إبرام سلام حقيقي داخلي في إسرائيل. فالدولة

لم تغير جوهر موقفها وعلاقتها بمواطنيها العرب، أي أنها لم تخط خطوة واحدة في اتجاه إصلاح وضعهم القانوني وإلغاء أشكال التمييز ضدهم.⁽²⁾ وهذا يعني أن إمكانات تردي أوضاعهم في حالة تغير الحزب الحاكم كانت واردة.

إضافة إلى ما سبق، عرّضت العملية السلمية العرب في إسرائيل لأزمة عميقة وحادة تمس مسألة الهوية القومية والانتماء الجماعي مسألاً مباشراً. فهذه العملية أكدت هامشيتهم في المجتمع الفلسطيني، واستثناءهم من الحل السياسي للقضية الفلسطينية، وعدم قدرتهم على التأثير في مجريات الأمور. كما أنها أدت إلى ضعف القيم الاجتماعية، وغياب آليات ضبط سلوكيات الأفراد، والاندفاع من دون قيود نحو الاندماج الفردي في المجتمع الإسرائيلي. وقد كان قبول هذا الواقع كما هو يعني إهمال مسألة المكانة الجماعية للعرب في إسرائيل، والتسليم بالموقع الهامشي والتبعية السياسية والاقتصادية شبه الكاملة للسلطات الإسرائيلية والأحزاب اليهودية، في مقابل ضمان مواطنيتهم وإمكانات استغلالها لتوفير فرص الحراك الاجتماعي والاقتصادي.

لم يدرك الكثيرون أن الاندماج في الفعاليات الاقتصادية والسياسية والثقافية، التي توفرها السلطات الإسرائيلية وتمولها، لم يكن يعني قبول المجتمع الإسرائيلي بالعرب كجزء "طبيعي" منه، وهذا يعني أن مسألة المكانة الجماعية للعرب في الدولة لم تحسم بعد.⁽³⁾ لذلك فقد اندفعوا في عملية الاندماج من جانب واحد، متبنين أنماطاً سلوكية لم تكن معهودة من قبل. لهذا السبب استمرت الفجوة وعدم التوازن بين الإنجازات الفردية ومستوى التطور الجماعي في الاتساع، وأخذاً ينتجان توتراً دائماً بسبب تدني مستوى البنية التحتية ونوعية الحياة في التجمعات السكنية العربية. فالتفاوت بين قدرات الأفراد على تحقيق مستوى ونمط حياة أكثر تطوراً، وبين ما يتم تحقيقه فعلاً، يسبب حالة دائمة من التوتر وشعوراً بالاعتراب في المجتمعين. وقد تعمق هذا الشعور لأنه على الرغم من الارتفاع النسبي في مستوى المعيشة والشعور بنوع من الانفراج وبحبوبة العيش، في فترة حكم رابين، فإن الفجوة في المستوى الاقتصادي والأوضاع الاجتماعية والفرص المتاحة، بين الأكثرية اليهودية والأقلية العربية، بقيت بارزة للعيان.⁽⁴⁾

لكن بتأثير العملية السلمية اقتنع معظم العرب بأن الفجوة بين القطاعين "طبيعية"، لأن الدولة دولة يهودية ولا يمكن التوقع أن تتحقق فيها المساواة بين اليهود والعرب. هذا إضافة إلى أن العرب في إسرائيل "تنازلوا" في معظمهم، في هذه المرحلة، عن مقارنة أوضاعهم بأوضاع الأكثرية اليهودية، وأخذوا يجرون هذه المقارنة مع أوضاع الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك مع الأوضاع في الدول العربية. وغذى هذا التوجه الشعور الذي غمر العرب

بأنهم حققوا إنجازات غير مسبوقة في مسألة اندماجهم وتأثيرهم في النظام السياسي في إسرائيل.

أدت التحولات السياسية لدى الأقلية العربية وفعالية التنظيمات السياسية، وكذلك التحولات التي شهدتها النظام والمجتمع في إسرائيل، في الفترة 1992 - 1995، إلى نتيجتين: الأولى، توسيع مساحة الحرية التي يتمتع بها العرب في النشاط السياسي والاجتماعي والثقافي؛ الثانية، حضورهم المتزايد في الخريطة السياسية في إسرائيل، وزيادة فعاليتهم واتصالاتهم بالتنظيمات السياسية الإسرائيلية، واندماجهم في أنواع كثيرة من النشاط الاجتماعي والثقافي. فقد حدث في الفترة 1992 - 1995 تطور ملحوظ في علاقة الأقلية العربية بالمركز السياسي الإسرائيلي وبمختلف مؤسسات الدولة، إذ أصبح في إمكان العرب النفاذ إلى مواقع اتخاذ القرار بسهولة أكثر من الماضي، وكذلك إيصال مطالبهم، وحتى تحقيق بعضها بواسطة العلاقات الشخصية والمؤسسية. كما أن الوصول إلى وسائل الإعلام الرئيسية في البلد، وتوجيه النقد، والاحتجاج، والتعبير عن الرأي، أمور أصبحت متاحة إلى حد كبير.

أدى هذا التطور إلى الشعور المتعاظم بإمكان التأثير من داخل النظام، وتحصيل الحقوق، وحل المشكلات. وهذا بدوره ساهم في تحديد أنماط العمل السياسي، ولا سيما اقتصار الفعالية على النخبة السياسية في القطاع العربي، وهبوط النشاط الجماهيري بصورة بارزة.

لذلك فإنه فيما عني الفترة 1992 - 1996، يمكن ملاحظة ظاهرة فك الارتباط بين ما يجري على الساحة الفلسطينية والعربية وبين النشاط السياسي والاجتماعي، واقتصار مساهمة الأقلية العربية على التصويت في الانتخابات، ودعم الجماعات التي تؤيد عملية السلام، شرط ألا تتناقض مع المصالح الشخصية في الاندماج.

لكن هذه التطورات لم تمكن العرب من إحداث تحول جوهري في مكانتهم الجماعية في الدولة. فتمثيلهم في النخب السياسية والإدارية والمؤسسات الحكومية والعامية، وخصوصاً في مراكز القوة والنفوذ، بقي غير ملموس على الإطلاق. أما قوتهم السياسية في الكنيست فلم تُستخدم بالأسلوب والمستوى أنفسهما اللذين يميزان الأحزاب الصغيرة، وخصوصاً أحزاب المتدينين. غير أن فترة حكم رابين أنتجت توقعات وطموحات، ثبت لاحقاً أنها لم تكن واقعية، فيما يتعلق بإمكان التأثير وتغيير الأوضاع.

من الملاحظ أنه إضافة إلى إهمال دور الجمهور في العمل السياسي، في هذه المرحلة، فإن النخب السياسية العربية لم تبذل مجهوداً يذكر في سبيل بلورة اتفاق بين التيارات السياسية العربية، وكذلك داخل الجمهور العربي، بشأن الغايات بعيدة المدى

ومكانة العرب الجماعية في الدولة. ولذلك أهملت مسألة البحث عن أسس جديدة للتنظيم السياسي، وعن أساليب لمعالجة المشكلات والأفات الاجتماعية التي أخذت تظهر على السطح وتستنزف طاقات المجتمع وتضعفه من الداخل. وفي الوقت نفسه، تبلور إجماع واضح فيما يتعلق بمسألة الاندماج وعلى أنه يخدم القضية الفلسطينية. وبما أن هذا الاندماج اندماج فردي فهو يعني الاتفاق المبطن على هدف أن يكونوا إسرائيليين. لكن النخب السياسية، على ما يبدو، لم تقوم جيداً هذا الواقع، ولا وضعها الحقيقي؛ فهي لم تأخذ في الحسبان أن مساحة الحرية الممنوحة لها تبقى في حدود المكانة الجماعية للعرب في إسرائيل، وأن هذا الوضع غير بديهي، وقد تنقلب الأمور رأساً على عقب في حالة تغيير الحزب الحاكم وتحول السياسة نحو الأقلية العربية وعودتها إلى سابق عهدها. كما أن هذه النخب لم تقدر جيداً تأثير البناء الاجتماعي لهذه الأقلية، ومدى قدرتها على مواجهة إمكان مثل هذا التحول. لذلك لم تستغل فترة الانفراج النسبي في بناء المؤسسات، وتنظيم المجتمع على أسس جديدة، والعمل على تعزيز قدرته على معالجة مشكلاته الداخلية ومواجهة السياسة الحكومية.

في هذه الفترة، أبدت حكومة رابين تحولاً في بعض المواقف نحو الأقلية العربية، وخصوصاً في مجال تخصيص الميزانيات للسلطات المحلية ولجهاز التعليم والمؤسسات الأخرى، كما دعمت بشكل لم يسبق له مثيل النشاط الثقافي والتربوي، إلا إنها لم تحدث تحولاً فعلياً في جوهر العلاقة بين هذه الأقلية من جهة، وبين الدولة والأكثرية اليهودية من جهة أخرى. لكن هذا التحول، إضافة إلى أجواء السلام والعلاقات اليومية، أحدث تغييراً في شعور العرب أنفسهم، وجعلهم يعيشون فترة من الانتعاش والانفراج النسبي. وساهم في ذلك كثيراً ظاهرة حضور العرب في الساحة الإسرائيلية في عدة مجالات، وخصوصاً المجال السياسي، وتفاعلهم مع قضاياهم ومع قضايا أخرى، والذي أصبح يتسم بالمبادرة أكثر من السابق، بدل التلقي والتأثر. ومن هنا يمكن القول إن أعوام الانفراج القليلة أنتجت أوهاماً وأحلاماً وتوقعات لا تستند إلى الواقع، وإنما إلى تقويمات مغلوط فيها بشأن طبيعة التحول في المجتمع والنظام الإسرائيلي. فقد اقتنع الكثيرون بأن إسرائيل انتقلت فعلاً إلى مرحلة ما بعد الصهيونية، فكراً وممارسة، وأخذوا ينظمون حياتهم في ضوء هذه القناعة.

لكن هذه الفترة من الانفراج انتهت عملياً مع اغتيال رئيس الحكومة رابين. إذ وجد العرب أن لا خيارات لديهم في انتخابات سنة 1996، واضطروا إلى التصويت لمصلحة حزب العمل بزعامة شمعون بيرس، بسبب مغامرته في لبنان (عناقيد الغضب) قبيل الانتخابات. وقد بدأت الأوضاع تتدهور حالاً بعد استلام حكومة ننتياهو مهماتها. ومع زيادة حدة الضغوط التي مارستها الحكومة الجديدة بدأ يظهر على السطح، أكثر من الفترة السابقة، الكثير من المظاهر السلبية في حياة العرب الاجتماعية، وتحديداً

على مستوى العلاقات بين الوحدات الاجتماعية التي تركب مجتمعهم. فقد بدأ أن هذا المجتمع يعيش فترة من الضغط والتوتر والعصبية، وانتشرت الآفات الاجتماعية، وخصوصاً بين الشبيبة، كما انتشر الكثير من السلوكيات السلبية، وفي مقدمها العنف.⁽⁵⁾ كذلك بدأت تظهر مؤشرات التفرقة الداخلية والتفكك والخلافات الطائفية (التي بلغت أوجها في الخلاف بشأن مسجد شهاب الدين في الناصرة) والعائلية والحمائلية. وزاد في التوتر والضغط تعثر عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وتردت أوضاعهم الاجتماعية أيضاً بفعل التحولات في الاقتصاد الإسرائيلي، والخصخصة، وفتح سوق العمل أمام العمالة الأجنبية، ونقل قسم من الصناعات إلى دول مجاورة.

في هذه الأوضاع، ولا سيما سياسة حكومة نتنياهو، لم يكن أمام العرب خيار إلا دعم مرشح حزب العمل لرئاسة الحكومة سنة 1999، إيهود براك، أملاً بإعادة الأوضاع والعلاقات إلى سابق عهدها، أي كما كانت في فترة حكم رابين. ومرة أخرى صوتوا بأكثرية ساحقة لبراك. لكن حكومته وسياسته شخصياً تسببتا بخيبة أمل كبيرة ومؤلمة جداً جعلتهم يشعرون بالخداع والغش، وبأنهم انساقوا كالقطيع للتصويت لمن لا يستحق دعمهم. واستمرت أوضاعهم في التردّي حتى انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر.

في انتخابات سنة 1999، حققت القوائم العربية أفضل نتيجة في تاريخ البلد، إذ حصلت على عشرة مقاعد، إضافة إلى تمثيل العرب في حزب العمل وحزب ميرتس. لكن هذه النتيجة لم تسعف العرب على تغيير السياسة نحوهم، ولم تمكنهم سياسة حكومة براك وتركيبه الكنيست الحزبية من ترجمة قوتهم السياسية إلى تأثير في السياسة واتخاذ القرار.

أكدت هذه التطورات من جديد هامشية العرب في النظام السياسي والاقتصادي الإسرائيلي. كما أكدت التطورات السياسية في مجملها، وتوجه المجتمع الإسرائيلي نحو المواقف اليمينية، وحتى المتطرفة، أن فرص العرب في تغيير مكانتهم وأوضاعهم بالأساليب الديمقراطية تتلاشى. وكلما تازمت العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية تدنت مكانتهم، وتردت أوضاعهم، وتضاءلت فرص تحسينها باستخدام قوتهم السياسية.

يمكن الاستنتاج أن العرب في إسرائيل عاشوا، وما زالوا يعيشون، فترة عصيبة تتمثل في الاستنزاف الدائم على المستويين الجماعي والفردى: فسياسة حكومات إسرائيل تستنزف مواردهم، وتقدم من الموارد القليل الذي يسمح لمعظم الأفراد بالعيش في مستوى متدن. لكن سياسة النخب العربية، ولا سيما على مستوى السلطات المحلية وغيرها من المؤسسات المحلية والقطرية، لا تؤدي إلى تعزيز الكيان الجماعي بسبب

أسلوب استغلال الموارد القليلة الموجهة إلى القطاع العربي. وبسبب ضعف البنية التحتية، المادية منها والمؤسسية، يضطر الأفراد إلى معالجة المشكلات البيئية والصحية والاجتماعية المتفاقمة بأنفسهم، مستخدمين مواردهم الشخصية الضئيلة.⁽⁶⁾ ونتيجة ضعف البنية التحتية، والعجز الاقتصادي، يتعرض العرب أكثر من غيرهم للحوادث المتنوعة التي تسبب مآسي وكوارث شخصية وأمراضاً وأفات اجتماعية تستنزف الموارد المادية والوقت والطاقات. هذا إضافة إلى أن الكثير من العادات والتقاليد الاجتماعية يعتبر من عوامل استنزاف الموارد المادية والطاقات. وهذه العوامل كلها تساهم في إضعاف المجتمع داخلياً، وتجعله يعيش في حالة دائمة من التوتر والعصبية التي هي بنفسها تسبب تعميق الضائقة الشخصية والجماعية، وتنتج الشعور بالعجز والإحباط، وخصوصاً في ظل تنامي القناعة بأن القوة السياسية لا تشكل مورداً ذا قيمة للتأثير في سياسة دولة إسرائيل وإحداث تغيير في الواقع. كانت هذه الحقيقة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية، وتنامي الشعور القومي والديني، في ظل تعثر عملية السلام، الأسباب الرئيسية وراء هبة تشرين الأول/أكتوبر 2000.

خلفيات أحداث

تشرين الأول/أكتوبر 2000

برزت حدة الخلافات بين الطرفين العربي واليهودي، بشكل صارخ، في فترة حكم إيهود براك. فالأقلية العربية أصيبت بخيبة أمل كبيرة نتيجة سياسته في معالجة الضائقة الاقتصادية - الاجتماعية التي تعانيتها، وكذلك نتيجة السياسة التي اتبعها فيما يتعلق بمسألة دمج العرب في أجهزة الدولة، وذلك بعد أن منحوه أقصى ما يمكن من الدعم في الانتخابات. كما أن سياسته تجاه حل القضية الفلسطينية، وتعثر المفاوضات، ساهما في تعميق الشعور بالإحباط. وبدل التفتيش عن أساليب لكسب رضا العرب شنت السلطات الإسرائيلية، في عهده، ووسائل الإعلام حملة غير مسبوقة ضد القيادات العربية والأحزاب والحركات السياسية العربية.

وكان الباحث سامي سموحا قد أشار إلى التحول الذي حدث في مواقف العرب من الدولة في الأعوام التي سبقت الانتفاضة: "أحد المؤشرات الحساسة إلى التحول نحو الأسوأ في علاقات العرب واليهود هو تحول التوجهات في مواقف العرب. ففي الفترة 1976 - 1995 أجريت مسح على عينات ممثلة بينت، بصورة واضحة، التوجه نحو الأسرلة واعتدال مواقف العرب. أمّا في المسح الذي أُجري سنة 1999، فقد تبين أن هذا التوجه تراجع، وبدأت المواقف تتحول نحو التطرف: ارتفعت نسبة من لا يعترفون بحق دولة إسرائيل في الوجود من 6.8% سنة 1995 إلى 18.4% سنة 1999، ونسبة من لا

يعترفون بحقها في الوجود كدولة يهودية - صهيونية من 35.3% إلى 45.3% سنة 1999.⁽⁷⁾

أدت الأجواء التي سادت خلال حكم براك إلى حالة من الغليان بين العرب الذين صعدوا بدورهم مستوى الهجوم على سياسة الحكومة، وأصبح الانفجار مسألة وقت فقط. وحذر سياسيون من أن الانتفاضة قادمة، لا محالة، في وقت قريب.⁽⁸⁾ فقد حذر الشيخ إبراهيم صرصور من خطر حدوث انفجار بركاني.⁽⁹⁾ أما لجنة المتابعة العليا فكانت حذرت من هذا الوضع وطالبت بإقصاء إريك رون، قائد الشرطة في لواء الشمال، عن منصبه بسبب دعوته إلى اعتبار الحركة الإسلامية خارجة على القانون.⁽¹⁰⁾ وجاءت دعوة رون ضمن حملة واسعة ضد الحركة الإسلامية التي تنظم مهرجان "الأقصى في خطر" في هذا الوقت كل سنة. وكان الشيخ رائد صلاح أعلن في اجتماع لجنة المتابعة الطارئ بتاريخ 13 أيلول/سبتمبر 2000: "الأقصى لنا حتى تقوم الساعة... لا يوجد لليهود شيء لا في الحائط ولا تحت الأرض ولا فوق الأرض... الأقصى جزء من ديننا ولا نعترف بالمبكي ولا بنفق الحشمونائيم."⁽¹¹⁾ يمكن اعتبار هذا التصريح هجوماً عنيفاً على العقيدة والإيمان، وليس على سياسة حكومات إسرائيل فقط، يستفز مشاعر الكثيرين حتى من غير المتدينين بين الأكثرية اليهودية. وهو يعبر عن حالة الهيجان وتصعيد الصدام التي سادت قبل اندلاع الانتفاضة. وفي هذه الفترة، تكرر الحديث عن خطر اغتيال قيادات عربية، بعد أن تلقى عدد منهم رسائل تهديد مباشرة أو غير مباشرة. وتفاقت حدة المواجهة بين القيادات العربية والسلطات الإسرائيلية إلى درجة أن لجنة المتابعة قاطعت اجتماعاً مع رئيس الدولة، والاحتفال الذي نظمه بمناسبة رأس السنة العبرية، بسبب تصريحاته ضد عضو الكنيست دهامشة بشأن معاقبة كل من يحرض على مس رجال الشرطة.⁽¹²⁾

على الرغم من الأجواء المشحونة جداً فإن السلطات الإسرائيلية وأجهزة الأمن تجاهلت ما يجري في القطاع العربي، ولم تتوقع حدوث الانتفاضة، كما ادعى رئيس الحكومة آنذاك، براك، في إفادته لاحقاً أمام لجنة أور التي تحقق في أحداث تشرين الأول/أكتوبر 2000. إذ قال براك في إفادته إنه لم يكن هناك تقويم، ولم يكن هناك توقعات تنذر بهبة في القطاع العربي، وخصوصاً بالشكل الذي اتخذته، أي بحسب تعبيره "هزة أرضية".⁽¹³⁾ أما آفي دختر، رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك)، فقد ادعى في جلسة لجنة الخارجية والأمن أن قيادات العرب هي سبب اندلاع الانتفاضة: "نلاحظ اتجاهاً مقلقاً ينتشر في عدة أوساط من الجماهير العربية في إسرائيل، يتجسد في الانفصالية والعزلة في الاتجاه القومي."⁽¹⁴⁾ وكانت صحيفة "كل هعير" ذكرت، في وقت سابق، أن الشاباك يحقق في تهمة أن السلطة الفلسطينية مولت أحداث تشرين الأول/أكتوبر، وأنه تم تنسيق الهبة مع الفلسطينيين.⁽¹⁵⁾

من الواضح أن القيادات السياسية الإسرائيلية تحاول تجاهل أو إنكار الأوضاع التي تفاقمت نتيجة سياساتها تجاه المواطنين العرب. أما أجهزة الأمن فتحاول، كعادتها، اتهام القيادات العربية أو جهات خارجية بالتسبب بانفجار الوضع. فقد اعتبر خبراء الأمن انتفاضة العرب في إسرائيل جزءاً لا يتجزأ من حرب فلسطينية ضد إسرائيل. وكان الجنرال موشيه يعلون، نائب رئيس هيئة الأركان العامة آنذاك، قد صرح: "لم تعرف إسرائيل معركة أكثر أهمية من هذه (الحالية) ضد الفلسطينيين، بمن في ذلك عرب إسرائيل منذ سنة 1948.. هي بالأحرى النصف الثاني من حرب 1948".⁽¹⁶⁾

أما الباحث سامي سموحا فقد عزا الانتفاضة إلى تدهور أوضاع العرب والمد الإسلامي: "نتجت الأزمة الحالية من تدهور أوضاع العرب منذ اغتيال رابين... عزز التحول نحو الأسوأ في السياسة الخارجية والداخلية، الذي اتبعته الحكومات الثلاث منذ ذلك الحدث، الشعور بالظلم والاعتراب لدى العرب. وفي الوقت نفسه، تغلغلت الحركة الإسلامية في الأماكن التي أهملتها الدولة، ومن هنا كان تعزيز الخطاب الإسلامي. لذلك، فالتعرض للأماكن المقدسة مشحون بمعان ومشاعر صعبة لدى العرب، وخصوصاً مس المسجد الأقصى، وليس بين مؤيدي الحركة فحسب".⁽¹⁷⁾

تميزت أحداث تشرين الأول/أكتوبر، كما أشرنا في البداية، من أحداث احتجاج سابقة، بمظاهر جديدة لم تعدها الجماهير العربية من قبل: فقد كانت التظاهرات عنيفة جداً وأساليب قمعها أشد وأعنف، واستخدمت فيها القوة بشكل لم يتوقعه أحد؛ ففي إفادات رجال الشرطة أمام لجنة أور، تبين أن أساليب تفريق التظاهرات، في تشرين الأول/أكتوبر، كانت نفسها المستخدمة في الأراضي الفلسطينية، بما فيها استخدام أنواع الأسلحة نفسها. كما أن أفراد الشرطة يستخدمون في مخاطبتهم اللغة نفسها والمصطلحات نفسها المستعارة من قاموس الاحتلال.⁽¹⁸⁾

وتبين من الإفادات أمام لجنة أور تناقض في إفادات قيادات الشرطة بشأن الجهة التي تتحمل مسؤولية استخدام القناصة، وخصوصاً التناقض بين إفادة القائد العام للشرطة، يهودا فيلك، وبين إفادة قائد لواء الشمال، إريك رون.⁽¹⁹⁾

فاجأت هذه الأساليب معظم العرب الذين كانوا يعتقدون أن مواطنيتهم في الدولة تميز بينهم وبين الفلسطينيين تحت الاحتلال. وكانت المفاجأة شديدة، وخصوصاً بالنسبة إلى الأجيال الشابة التي لم تعهد مثل هذه المعاملة. ومن جهة أخرى، رافق الانتفاضة بعض المظاهر الجديدة في سلوك العرب أنفسهم، نشير إلى أهمها: استخدام الراديو في بث أغان وطنية والتفرغ لتغطية أحداث الانتفاضة؛ استخدام القوة لطرده العملاء من المدن والقرى العربية؛ مقاطعة المسؤولين وممثلي الحكومة في مناسبات كثيرة؛ الدعوة علناً إلى مقاطعة المجندين في الجيش اجتماعياً واقتصادياً؛ المبادرة

إلى حماية سكان التجمعات العربية من اعتداءات الجيران اليهود.

تشير هذه المظاهر إلى فهم جديد وإدراك مختلف لأوضاع العرب ومكانتهم وعلاقتهم بالدولة. كما تشير إلى تأزم هذه العلاقة، والاندفاع نحو اتخاذ خطوات ذات معنى عميق وتأثير شديد في مستقبل وجودهم. لكن مظاهر أخرى قد تشكل مؤشرات مهمة إلى التحول في فهم الواقع، وإلى عمق الشرخ القومي في أعقاب الانتفاضة، منها معارضة أعضاء حزب العمل العرب العلنية لسياسة براك تجاه الفلسطينيين عامة وتجاه مواطني إسرائيل خاصة، ومبادرة اتحاد الجمعيات العربية ("اتجاه") إلى حملة جمع توقيعات على مستوى دولي للمطالبة بحماية دولية للعرب.⁽²⁰⁾

تشير المظاهر المذكورة جميعها إلى تحول الصراع القومي في إسرائيل من صراع مبطن ومغلف بالمطالب الاقتصادية - الاجتماعية والحقوق المدنية إلى صراع علني، على الرغم من اختلاف التوجهات والانتماءات السياسية للعرب.

أثر الانتفاضة

في العرب في إسرائيل

كانت نتائج الانتفاضة قاسية على العرب بحيث دفعوا ثمناً باهظاً، سواء على صعيد علاقاتهم اليومية بالأكثرية اليهودية، أو على صعيد السياسة الرسمية. وكان الثمن الأساسي الذي دفعوه اقتصادياً، الأمر الذي تسبب بخسارة مادية كبيرة عمقت الضائقة الاقتصادية التي كانت هي نفسها من أسباب تدهور العلاقة بالدولة واندلاع الانتفاضة.

فقد فرضت أغلبية المؤسسات، الرسمية وغير الرسمية، مقاطعة على التجمعات السكانية العربية، وتوقفت عن تقديم الخدمات، وفي مقدمها شركة بيزك وشركة الكهرباء وبنك البريد والإطفائية، مدعية أن عمالها يخشون دخول القرى.⁽²¹⁾ وقد وزعت مناشير تدعو اليهود إلى المقاطعة وفرض حصار اقتصادي على العرب لاقت تجاوباً واسعاً؛ إذ فرضت الشركات التجارية ووكلاء التوزيع مقاطعة على التجار العرب. أما الجمهور اليهودي فقد قاطع المحال التجارية والأسواق والخدمات والمصالح المتعددة، وخصوصاً المطاعم والورش الصناعية. وتعرض كثيرون من العمال للعنف والفصل من العمل. وتعرض قطاع السياحة لأضرار جسيمة، وخصوصاً في مدينة الناصرة والفنادق الريفية: في سنة 2001، هبطت السياحة إلى مدينة الناصرة بنسبة 90%، وهي نسبة الهبوط نفسها في البلد. لكن في حين ارتفعت نسبة السياحة الداخلية في البلد 12%، عانت الناصرة هبوطاً بنسبة 80%، الأمر الذي أدى إلى إغلاق فنادق وفصل عمال. وبطبيعة الحال أصيبت الخدمات والصناعات السياحية بضربة قاصمة. ويذكر أن مصالح السياحة الريفية، وعددها 98، تم إغلاقها جميعها. كما تعرضت

المحال التجارية ومختلف المصالح في عدد من المدن للهجوم والتحطيم والسرقة، وخصوصاً في عكا والخضيرة وكرميينيل. ولم تسلم المصانع العربية التي تسوق منتوجاتها في الأسواق اليهودية من الضرر. فقد اتخذت الحاخامية العليا قراراً بسحب الرقابة الدينية أو شهادة الحلال التي تجيز تسويق المنتوجات في السوق اليهودية عن المصانع العربية، الأمر الذي أدى إلى إغلاق 16 مصنعاً.⁽²²⁾ ونقلت وسائل الإعلام انطباعات تشير إلى الضرر الكبير الذي لحق بالمصالح العربية وشعور الطرف اليهودي بفعالية المقاطعة: "أصيب العرب بصدمة كهربائية نتيجة المقاطعة التي فرضناها، حتى إنني عندما أدخل اليوم محلاً تجارياً يفرشون أمامي بساطاً أحمر ويستقبلونني كما لو كنت شخصية ذات شأن. فهم يعبرون عن أسفهم على ما حدث. أعتقد أنهم فهموا الدرس..."⁽²³⁾

من جهة أخرى، فإن العرب اضطروا بدورهم إلى الامتناع من التسوق في المدن اليهودية. فهم يحجمون عن زيارة المجمعات التجارية والسفر في الباصات، بينما ازداد التوجه إلى المدن والمصالح العربية نتيجة الخوف من الاحتكاك بالطرف الآخر والشعور بالخوف من العمليات.⁽²⁴⁾ كما تشير الأبحاث إلى تراجع واضح في المبادرات العربية لإقامة مصالح اقتصادية كبيرة،⁽²⁵⁾ بينما يمكن ملاحظة أن عدد المصالح التجارية الصغيرة ارتفع بنسبة عالية منذ هبة تشرين الأول/أكتوبر.

تدهور العلاقات العربية - اليهودية

تفاجأ الجمهور اليهودي بالانتفاضة، حجماً ونوعية، على اعتبار أنه يفهم أن وضع العرب في البلد جيد، وعليهم أن يشكروا الدولة على النعمة التي يعيشون فيها. ومن هنا كانت ردة فعله القوية، وتفسيره أن الجمهور العربي كفر بالنعمة وفضل الالتحاق بالفلسطينيين على حساب صداقة الإسرائيليين.⁽²⁶⁾

وتعددت أنواع العقاب والمضايقات التي فرضها الجمهور اليهودي والمؤسسات الرسمية إلى درجة تقديم اقتراحات تدعو إلى فرض نظام أبارتهايد. فقد اقترح أحد أعضاء بلدية كرميينيل، التي يؤمها عدد كثير من المواطنين العرب في منطقة الشاغور، وأخذت تتحول في الأعوام الأخيرة إلى مدينة مختلطة، ما يلي:

(1) تقييد حركة العرب في المدينة؛

(2) فحص هوياتهم؛

(3) تسييج الحدائق ومنعهم من دخولها؛

(4) فرض رسوم على دخول المدينة.⁽²⁷⁾

تبين كذلك أن المشاريع التربوية والتعليمية المشتركة فشلت في تحقيق غايتها بسبب المواقف النمطية الراسخة لدى الطرف اليهودي خاصة، ومعادلة العلاقات التي

لا تساوي بينهما، وكانت النتيجة أن هذه المشاريع نصبت حواجز من الاغتراب بدل تقريب القلوب.⁽²⁸⁾ وظهرت النتائج نفسها في عدد من المشاريع المشتركة، وفي مؤسسات تعليمية في المدن المختلطة، الأمر الذي أدى إلى التوجه نحو سياسة الفصل في كثير من الأنشطة من جانب الطرفين. ويشير معظم التطورات إلى أن أشكال التعايش القديمة انتهت، ولا بد من البحث عن معادلة جديدة في علاقات الطرفين. وأصبح واضحاً أن الخطاب الأمني هو الخطاب السائد في أوساط الجمهور الإسرائيلي، كما يظهر من وسائل الإعلام. وانسجم موقف الجمهور الإسرائيلي من العرب وسلوكه وردة فعله مع السياسة الرسمية، سواء كان على مستوى التصريحات أو على مستوى الخطوات العملية. فقد اتخذت السلطات عدداً من الخطوات يشير إلى محاولة تقييد حرية العمل السياسي، وضبط سلوك القيادات والجمهور بواسطة استخدام أذرع الأمن المتعددة والجهاز القضائي. كما استمرت محاولات تحجيم قوة العرب السياسية في الكنيست عن طريق التحقيقات مع أعضاء الكنيست العرب، ورفع الحصانة البرلمانية عنهم وحتى محاكمتهم، وسن قوانين وتعديل قوانين قائمة لتقييد مشاركتهم السياسية في المستقبل، وحتى المنع من السفر لبعض القياديين.⁽²⁹⁾

من هنا، أدت أحداث الانتفاضة، وخصوصاً استخدام القوة المفرط وقتل المواطنين العرب، إضافة إلى استمرار الانتفاضة الفلسطينية في مناطق السلطة الفلسطينية، إلى شرح عميق في علاقة العرب بالدولة وبالأكثرية اليهودية. وهذا الشرح ساهم بدوره في تدهور الأوضاع الاقتصادية المتردية أصلاً، وفي تعميق الضائقة الاجتماعية - النفسية الجماعية. وتعددت حالات الصدام بين الجانبين. وأصبحت الأصوات التي تنادي بالتشدد في السياسة تجاه العرب أكثر مباشرة وعلنية، واكتسب الحديث عن الخطر الديموغرافي والترانسفير شرعية في الشارع الإسرائيلي؛ فالوزير آفي إيتام، رئيس حزب المفدال، يرى في مواطني الدولة العرب قنبلة تتهياً للانفجار، وأنهم بمثابة طابور خامس وسرطان في جسم الدولة.⁽³⁰⁾ ووصل به الأمر إلى حد توجيه تهديدات غامضة، إذ قال: "نحن نعارض الترانسفير ونقول لعبد الله ومحمد إذا أردتم الجلوس معنا كمواطنين تحت التين والزيتون فلن يحدث لكم مكروه. ولكن إذا ارتبطتم بالقتلة، سنحاربكم حتى النهاية. ونحن نقول لكم: لن تكون لكم سيادة ولا سلطة ولا جيش في أي مكان من أرض إسرائيل، وحتى ذرة تراب لن تكون لكم، وحتى ولا متر واحد ولا تل ولا زقاق واحد، ولعرب إسرائيل نقول أنتم شركاء بالديمقراطية الإسرائيلية، لكن أنتم منقادون وراء قيادة غير مسؤولة إلى هاوية مليئة بالمخاطر."⁽³¹⁾

إلى جانب ذلك برزت ظاهرة التحول في سياسات وسائل الإعلام ومقاطعة ممثلي الجمهور العربي،⁽³²⁾ إلى درجة أن صحافياً عربياً مسؤولاً في التلفزة كان صرح: "تلقيت أوامر بالامتناع عن استضافة أي عضو كنيست عربي."⁽³³⁾

أما التطور الأهم في هذه الانتفاضة، نسبة إلى كل الأحداث التي عرفها العرب خلال أكثر من نصف قرن، فيشير إلى الارتفاع الحاد في عدد الحالات التي اتهم فيها مواطنون عرب بالمشاركة الفعالة والمباشرة في ارتكاب أعمال مقاومة عنيفة ضد أمن الدولة والمواطنين اليهود.⁽³⁴⁾ فقد تم إعلان عدد كثير من الحالات، منها: الاتهام بالتخطيط لتنفيذ أعمال تفجيرية؛ الاتهام بصنع مواد تفجير؛ الإدانة بتهمة عدم منع عمليات؛ الاتهام بنقل منفذي العمليات ومساعدتهم؛ اعتقالات واتهامات بسبب نقل عمال فلسطينيين. ووصل الأمر إلى حد أن اتخذ وزير الداخلية، يشاي، قراراً بسحب مواطنة العرب المتهمين بالمساعدة في أعمال ضد الدولة. يذكر أنه منذ قيام الدولة لم يتم تطبيق البند 11 ج من قانون المواطنة الذي يسمح بذلك.⁽³⁵⁾

وفي حين ينفي العرب هذه المعطيات ويعبرون عن شكوكهم في صحتها، فإنهم يشيرون بأصبع الاتهام إلى أجهزة الأمن والقضاء والإعلام بالتآمر والتحريض على الجمهور العربي من أجل تكريس فكرة التهجير ومنحها صدقية بين الأكثرية اليهودية.⁽³⁶⁾ ومهما تكن الحقيقة، فإن هذه الاتهامات وكثافتها في الإعلام من أكثر العوامل التي تحدد مواقف الجمهور اليهودي، وتحفظه الواضح إزاء أنواع معينة من العلاقات، ومبادرته إلى الفصل بين الطرفين والعزلة المتزايدة. ومن نتائجها البارزة تعزيز وتعميق الآراء والمواقف النمطية السلبية الموجودة لدى الطرفين، العربي واليهودي، كل تجاه الآخر. ونتيجة الأحداث واستمرار العمليات داخل إسرائيل تتميز مواقف الأفراد في الأكثرية اليهودية بأنها أكثر سلبية، ولا يوجد هناك توازن في التحفظ إزاء العلاقات الشخصية، أو السكن المشترك، أو غير ذلك.

تتعزز هذه المواقف المتحفظة بسبب عدم الثقة الراسخ لدى كل طرف تجاه الطرف الآخر في الأوضاع الحالية. فاليهود يشكّون في نيات العرب، والبعض منهم اقتنع قناعة راسخة بأنهم يشكلون طابوراً خامساً وخطراً على كيان الدولة. كذلك، فإن العرب لا يثقون بالدولة وبأجهزتها، ويعتبرون اليهود عنصريين. وعلى هذا الأساس، يلاحظ أن التمييز المتبع ضد العرب على المستوى الرسمي يلقى دعماً شعبياً من أغلبية اليهود، ويشكل قدوة للتمييز على المستوى الشعبي.

الأوضاع الاجتماعية والنفسية

بعد الانتفاضة

أنتجت أحداث تشرين الأول/أكتوبر 2000، والتطورات التي تلتها، أوضاعاً اجتماعية ونفسية صعبة ما زال العرب يعانون جوارها. وهذه الأوضاع تنتج من عدم ظهور بوادر تشير إلى إمكان تغيير الأوضاع السائدة، ومن الخوف من إمكان تطور العلاقات بالأكثرية اليهودية إلى الأسوأ. "ليس هناك من لا يذكر الاحتمال المروع أن

تحدث معارك شوارع بين اليهود والعرب داخل الخط الأخضر إذا لم تبدأ الدولة بالعمل لتقليص التمييز ضد المواطنين العرب. في المثلث (جت وباقية الغربية وأم الفحم) يعتقدون أن عدم التخطيط نابغ من هدف نقل هذه التجمعات إلى الدولة الفلسطينية. تتكرر هنا كلمة ترانسفير مرة بعد أخرى. كذلك يتذكر جيل الأباء النكبة. الأحداث الدموية في تشرين الأول/أكتوبر 2000 حطمت تابو أساسياً هو العلاقة بين التمييز ضد العرب وبين الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. أحد المحامين توصل إلى نتيجة أن أسلوب النضال المدني للعرب الإسرائيليين قد استنفد، لذلك يجب التوجه إلى نضال ذي صبغة قومية، ولن تتحقق مساواة كاملة ما دام الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين مستمراً.⁽³⁷⁾ وتنقل الصحافية حانا كيم تقويم الباحث أسعد غانم: "نحن نتجه نحو صدام مستديم.... منذ تشرين الأول/أكتوبر، هناك تراجع في ثقة العرب بالديمقراطية الإسرائيلية. فالانتفاضة أصبحت هنا داخل حدود إسرائيل، والسياسة الاقتصادية تغذيها فقط."⁽³⁸⁾ وتصف صحافية أخرى وضع الشباب العرب: "وعي حاد بالتمييز أكثر من أي وقت مضى، الذي منبعه العنصرية؛ اكتئاب؛ احتجاج مخنوق؛ فخر؛ نبذ المؤسسة الإسرائيلية وإغراء قوي لمقاومتها علناً، إلى جانب التخوفات وتمسك يائس بإمكان رأب الصدع.... لأننا عرب يريدون تلقيننا درساً. كيف يقتلون كل يوم فلسطينيين ولا يريدوننا أن نتألم؟ عشنا معاً خمسين عاماً ولا يثقون بنا. تكفي تظاهرة واحدة، حتى لو كانت عنيفة وصعبة ومؤلمة، فيسقط 13 شهيداً... نحن نعيش معهم طوال حياتنا ودائماً وعدونا. كفى.... لقد تأكدنا أننا لن نحصل على المساواة وسلمنا بذلك. لكن الآن لا توجد حتى فرصة للسلام.... قذفوا بنا، لا يلتفتون إلينا...."⁽³⁹⁾ ونلاحظ أن القضايا السياسية تختلط بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية: "هل من الأفضل أن يشغلوا العمال التايلانديين المغتصبين والقتلة؟ أو الروس؟ ونصفهم ليس من اليهود؟... أنا أؤمن بأنها دولة يهودية ويجب ألا يوجد هنا الروس غير اليهود ولا الإثيوبيون.... نحن ولدنا هنا وليس لنا عمل.... أية دولة تقتل مواطنيها.... لو أن عربياً رفع لافتة كتب عليها (دولة للبيع، موديل 48)، كما فعل مؤيدو الليكود في ساحة صهيون، كان وصل إلى السجن قبل أن يرفع اللافتة. في الانتخابات السابقة نادوا في المساجد بأن نصوت لبراك، كأنه كان النبي محمد [ص]، وقتل 13. فالليكود أفضل، على الأقل هو يقول لك وجهاً لوجه أنه يكرهك، أمّا العمل فيقطعك في الظهر، والأسوأ من ذلك ليبرمان الذي وصل إلى البلد قبل عدة أعوام ويريد أن يعلمنا ماذا نفعل، من أنت أصلاً؟ نحن هنا قبلك، نحن لسنا عرب 48، أنتم يهود 48، فنحن هنا قبل 48."⁽⁴⁰⁾ من الواضح أن الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية تدهورت إلى درجة أنها أصبحت تؤثر في تحديد علاقات العرب بالعمال الأجانب، وشحنهم بمشاعر الكراهية ضدهم. ووصل الأمر إلى استعداد العربي لأن يستخدم يهودية الدولة حفاظاً

على مصالحه، ودرءاً للخطر الذي يمثله العامل الأجنبي عليها!!

أمّا الخبراء النفسيون فيصفون الوضع النفسي بالصعب، وباختلاط القضايا الجماعية بالمشكلات الشخصية. فبحسب تشخيص مدير خط "المنال" للخدمات النفسية: "يعكس توجه العرب إلى طلب المساعدة النفسية في السنة الأخيرة شعوراً بالكآبة الجماعية. إن الوضع الاجتماعي - السياسي يزيد في حدة المشكلات الشخصية. فالناس تتحدث إليك عن مشكلات عائلية، لكن يتضح لك في السياق أن وراءها شعوراً عميقاً وحاداً بالعجز والاكتئاب في المستوى الجماعي."⁽⁴¹⁾ إلى ذلك يضاف، في هذه الفترة، خوف وجودي ملموس بسبب الأصوات المتعالية في أوساط الجمهور اليهودي بشأن الترانسفير: "السيناريو المذهل عن حالة حرب يمكن أن تستغل لتنفيذ ترانسفير جماعي للعرب، أصبح في نظر الكثيرين واقعياً ويحظى بحيز في الخطاب الشعبي. هذا الخوف يجعل الاحتجاج مخنوقاً ومقموعاً وصامتاً؛ إنه نمط احتجاج يزيد في حدة الشعور بالكآبة والإحباط المتراكمين."⁽⁴²⁾

العمل السياسي بعد الانتفاضة

منذ توقف أحداث تشرين الأول/أكتوبر 2000، والعودة إلى الحياة "الطبيعية"، يلاحظ وبصورة واضحة تطور توجهين أساسيين في القطاع العربي: الأول أن العرب، سواء الجمهور أو القيادات السياسية، خفضوا حدة المواجهة وعادوا إلى العمل السياسي والاحتجاج بالأساليب الهادئة والقنوات الشرعية. أمّا الثاني فهو زيادة العزلة والتفوق وتعميق القناعة بأن أشكال التعايش السابقة قد ولت ويجب البحث عن أشكال جديدة، بما في ذلك مقاطعة الكثير من الأنشطة والفعاليات التي تبادر إليها مؤسسات الدولة، بعد أن كانت المشاركة فيها أصبحت تقليداً.

فالمناسبات جميعها التي أحياها العرب منذ ذلك الوقت اتسمت بالهدوء ولم تحدث صدمات، مع أنها تحولت، في معظمها، إلى فرص لتأكيد التضامن مع الفلسطينيين والسلطة الفلسطينية في مطالبهم الوطنية، كما حدث في إحياء ذكرى يوم الأرض. كذلك كانت تظاهرات نيسان/أبريل 2002 ضد اجتياح المناطق الفلسطينية كبيرة، لكنها لم تكن عنيفة ولم تحدث صدمات. ونظّم العرب في إسرائيل أكبر عملية إغاثة في تاريخهم، تعبيراً عن مشاركتهم ودعمهم لإخوانهم الفلسطينيين. وقد شارك في الحملة معظم المؤسسات والمنظمات الجماهيرية، إضافة إلى الحملة المستمرة التي تنظمها الحركة الإسلامية. وتطوع مئات المتخصصين لمساعدة المصابين والجرحى وتوثيق جرائم الجيش، ونظّمت حملات تبرع بالدم.⁽⁴³⁾ وفي الوقت نفسه، استنكرت اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية كل أنواع مشاركة مواطني إسرائيل في العمليات التي تنفذ داخل إسرائيل، وطالبت الفصائل الفلسطينية بعدم توريث العرب

مواطني إسرائيل في العمليات، أو في أية أعمال عنف ضد إسرائيل⁽⁴⁴⁾. من الواضح أن العرب، جمهوراً وقيادات، يحاولون بعد تجربة أحداث تشرين الأول/أكتوبر وآثارها العميقة في حياتهم ومكاسبهم، العودة إلى وضع يستطيعون فيه ممارسة الاحتجاج، والعمل السياسي المشروع، والمطالبة بالحقوق المدنية، وكذلك دعم ومساندة الفلسطينيين في المناطق، من دون الدخول في صدام عنيف مع الدولة والأكثرية اليهودية. لكن الأوضح هو أن العرب في إسرائيل لم يبلوروا صيغة أو استراتيجية جديدة لنضالهم.

ربما يكون من أهم نتائج أحداث تشرين الأول/أكتوبر 2000 ترسيخ القناعة لدى الكثيرين من العرب بعدم جدوى العمل السياسي بالأساليب التي اتبعوها حتى الآن. من هنا يمكن فهم مقاطعة انتخابات رئاسة الحكومة سنة 2001. فقد مر العرب بتجربة اللامباليا أو الخيار بين السيئ والأسوأ مرتين: الأولى سنة 1996، والثانية سنة 1999. وفي كلتا التجربتين انساقوا على رغم منهم، وبتشجيع من القيادات السياسية، إلى التصويت لمصلحة مرشح حزب العمل. وعرضنا في بداية هذا المقال نتائج هذه الحالة التي تشير إلى الضعف السياسي والطريق المسدود أمام استغلال القوة السياسية لضمان تحقيق مكاسب مدنية أو سياسية. كانت مقاطعة انتخابات سنة 2001 عبارة عن احتجاج سلبي يشكل الخيار الثالث في ظل غياب إمكان التأثير عن طريق المشاركة الفعالة في العملية الديمقراطية. وحتى عندما اتخذ العرب هذه الخطوة، أول مرة في تاريخهم، تبين أن إجماعهم عن المشاركة في الانتخابات لم يكن ذا أهمية تذكر في حسم نتائجها. ولذلك فإن هذا القرار بالمقاطعة اتخذ بالذات في لحظة لم تسعفهم على إثبات أهمية أصواتهم في حسم الانتخابات لمصلحة أحد المتنافسين. وهذه الحقيقة عمقت الشعور بالإحباط والضعف والارتباك والحيرة والخوف من أي صدام جديد مع السلطات الإسرائيلية. ومع تدهور العلاقات بالأكثرية اليهودية، على خلفية أحداث تشرين الأول/أكتوبر، واستمرار العمليات داخل إسرائيل والعمليات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية، يمكن فهم قناعة الأكثرية بعدم جدوى العمل السياسي، ومن هنا غياب مشاركة الجمهور العربي في أي نشاط، والذي كان انحساراً أصلاً في الأعوام الماضية. ويضاف إلى ذلك انحسار العمل السياسي على مستوى القيادات، واستمرار هذه القيادات في استخدام الأساليب السابقة نفسها شكلاً ومضموناً.

كما يلاحظ في هذه الفترة ضعف المؤسسات القطرية العربية في قيادة الجمهور العربي. فالاستجابة لإحياء ذكرى المناسبات الوطنية قليلة جداً بحيث يستطيع أي تنظيم حزبي تجنيد أعداد أكبر، في أية مناسبة، مما تستطيع لجنة المتابعة العليا. في اجتماع سكرتاريا لجنة المتابعة، بتاريخ 2002/7/13، أعرب شوقي خطيب، سكرتير اللجنة، عن خشية لجنة المتابعة إعلان إضراب جماهيري أو تنظيم تظاهرات احتجاج

باسمها خوفاً من عدم تجاوب المواطنين مع مطالبها.⁽⁴⁵⁾ ربما يعود السبب في ذلك إلى عدم التزام معظم التنظيمات الحزبية قرارات هذه المؤسسات، واعتبارها مجرد منبر إضافي للتعبير عن المواقف، أكثر من كونها مؤسسات تمثيلية يجب تنفيذ رأي الأكثرية فيها. وتكررت المناداة بوجوب تغيير أسلوب تأليف لجنة المتابعة العليا من أطراف متعددة، لكن تنفيذ مثل هذا التغيير يصطدم بمعوقات تتعلق بمصالح بعض التنظيمات من جهة، وبالعواقب المنتظرة على مستوى ردة فعل السلطات الإسرائيلية، من جهة أخرى.

إلى جانب ذلك فإن الحركات السياسية، على الرغم من التجربة القاسية التي تمر بها الأقلية العربية، لم تنجح في توحيد نضالها والقيام بفعاليات احتجاج مشتركة، حتى في القضايا الوطنية التي لا خلاف في المواقف بشأنها. فمساعي التنسيق لإقامة تظاهرة واحدة تضم جميع القوى السياسية، ضد ممارسات الجيش الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية، لم تتكلل بالنجاح على الرغم من حساسية المرحلة التي مرت بها السلطة الفلسطينية بعد الاجتياح.⁽⁴⁶⁾ فالخلافات حتى على مستوى العمل البرلماني تعوق التعاون بين الكتل العربية في الكثير من القضايا، وخصوصاً في التصويت على مشاريع قوانين تخص المجتمع الإسرائيلي عامة، لكن لها مضاعفاتها على مصالح العرب.⁽⁴⁷⁾

في هذه الأوضاع الصعبة، اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، بدأت حملة انتخابات الكنيست السادس عشر، وبدأ التساؤل عن موقف الجمهور العربي من المشاركة في التصويت، وعن اتجاه تصويته. فالاستطلاعات الأولى تكشف أن نسبة الامتناع من التصويت ستكون عالية. وهذا الموقف لا يعبر عن اللامبالاة بقدر ما يعبر عن اليأس من إمكان إحداث تحول في السياسة الحالية تجاه العرب عن طريق العملية الديمقراطية. ومع أن صورة مرشح حزب العمل، عمرا ممتسنا، تبدو إيجابية إلا إن خيبة الأمل بحكومة براك ما زالت تلقي بظلالها على مواقف الإنسان العربي في إسرائيل، إضافة إلى خيبة الأمل بفعالية الكتل العربية في الكنيست. لكن، من جهة أخرى، فإن الفرصة التي أتاحت للعرب في هذه الأوضاع الصعبة قد تكون حاسمة بالنسبة إلى علاقة العرب بالدولة وبالأكثرية اليهودية. فتغيير الحزب الحاكم ما زال يحمل في طياته إمكان وقف تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وإمكان تغيير التوجه الحالي في التعامل مع القضية الفلسطينية. أما مقاطعة الانتخابات فقد تسبب، إذا ما كان الصوت العربي حاسماً في تحديد نتائجها، استمرار تدهور الأوضاع على جميع الصعد. كما أنها قد تفهم لدى الجانب اليهودي، ولدى اليسار الإسرائيلي خاصة، على أنها قرار استراتيجي بالانفصال السياسي والعزلة التامة. أما السلوك الذي سيختاره الجمهور العربي فسوف يتبين غداة الانتخابات.

خاتمة

خلال 54 عاماً، بعد قيام إسرائيل، مرت الأقلية العربية بتحويلات كثيرة وجذرية في جميع مجالات الحياة، أنتجت مجتمعاً جديداً في علاقاته الداخلية وتفاعلاته مع الحياة والآخرين. كان هذا التحول جماعياً وفردياً، إلا أن أكثر ميزاته هو الفجوة الواسعة بين الإنجازات الفردية والإنجازات الجماعية، وذلك بفعل المكانة السياسية الجماعية المتدنية للأقلية العربية. وتنتج هذه الفجوة توتراً شديداً وحاداً في حياة الإنسان العربي، فيتلاحم هذا التوتر مع أسباب التوترات الكثيرة والحادة التي تميز حياة العرب بفعل التناقضات العميقة الناجمة عن مجرد وجودهم في إسرائيل. وزاد في حدة التناقضات والتوترات قبولهم بالواقع الإسرائيلي، على الرغم من رفضهم مضمونه، نتيجة التطورات السياسية التي حدثت منذ بداية التسعينات. لكن تحول فهم العرب للواقع، وتحول مواقفهم من دولة إسرائيل، لم يلقيا ترحيباً من الأكثرية اليهودية، ولم يواجهها بتحول مماثل في سياسة الدولة، وخصوصاً النظرة إليهم كقضية أمنية. وهذان التحولان بالذات، وردة فعل الدولة والأكثرية اليهودية، إضافة إلى فشل عملية السلام في حل القضية الفلسطينية واليأس من الوضع العربي عامة، كل هذا يولد ويعمق الشعور بالاغتراب والإحباط وفقدان الأمل بتغيير الحال إلى أفضل. لذلك فإن الفجوة في المواقف الأساسية بينهم وبين الأكثرية اليهودية ما زالت كبيرة، والانطباع أنها آخذة في الاتساع. فالخلافات بشأن القضايا التي تشغل بال الطرفين، وتحدد علاقاتهم ونوعية حياتهم، حادة ويصعب حلها، وخصوصاً قضية الصبغة اليهودية للدولة. فهذه القضية تحدد موقع العرب في المجتمع وتقرر معايير توزيع موارده، إضافة إلى التناقض الحاد في مسألة حل القضية الفلسطينية.

على الرغم من ذلك فقد استطاع العرب أن يتكيفوا إزاء الواقع لأن الأطراف جميعها سهلت عليهم الاختيار، حتى الأعوام الأخيرة. فالطرف الإسرائيلي لم يطالبهم بالاندماج والانتماء والتخلي عن ثقافتهم وانتمائهم الجماعي ونمط حياتهم، وإنما على العكس رفض اندماجهم وانتماءهم إليه، ووضع القيود الكفيلة بمنع نجاح مثل هذه المحاولة. وبهذا يكون سمح باختيار طريق التفاعل والاندماج السطحي القائم على المنفعة والمصلحة في التكيف المادي. أما الطرف الفلسطيني والعربي فلم يطالبهم بأكثر من المحافظة على البقاء وانتظار الخلاص من الخارج.

أوضحت العملية السلمية للعرب في إسرائيل أن مكانتهم ووضعهم في النظام والمجتمع الفلسطيني ليساً أفضل منهما في النظام والمجتمع الإسرائيلي. فهم لا يستطيعون أن يكونوا في المركز وجزءاً عضوياً في أي منهما، لذلك فإن هامشيتهم ثنائية ومضاعفة. وعلى هذا الأساس، يمكن فهم مواقفهم وسلوكهم في الأعوام الأخيرة. فهم يفهمون أن الهوية المدنية الإسرائيلية لا تجعل منهم إسرائيليين، لكنها

تمنحهم حق المطالبة بالمساواة المدنية ووسائل التطوير وتحسين أوضاع المعيشة. حاول هؤلاء استغلال الفرص لتحقيق حراك يؤدي إلى تغيير الموقع الذي يشغلونه في المجتمعين المذكورين، موضوعياً وذاتياً. وقد حثت التطورات السياسية اللاحقة على مستوى القضية الفلسطينية، والتي حفزت التطورات في الشارع الإسرائيلي والنظام السياسي، وتحول السياسة الرسمية تجاههم، على عملية التمرد على الواقع الذي لم يعد محتملاً بأثقاله الاجتماعية والنفسية. وكان التمرد بصورة انتفاضة شعبية تعلن عدم إمكان الاستمرار في اللعب على كل الحبال، غير أن الثمن كان باهظاً ومن غير الواضح إلى أي مدى وإلى متى يستطيع العرب في إسرائيل أن يدفعوه. ويتضح أن أمام العرب خيارين: إما المشاركة الفعالة في العملية الديمقراطية في محاولة التأثير في تركيبة الحكومة الإسرائيلية إلى درجة يمكن أن تحدث تحولاً في الموقف والسياسة تجاههم، وإما تعميق العزلة والفصل بين الطرفين وتحمل النتائج الاجتماعية — الاقتصادية والسياسية الناجمة عن هذا الخيار. ■

المصادر

- (1) عزيز حيدر، "الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997).
- (2) دافيد كريشمير، "المكانة القانونية للعرب في إسرائيل" (القدس: مركز دراسات المجتمع العربي، 2002).
- (3) عصام أبو ريا وروت غابزون، "الشرح اليهودي - العربي في إسرائيل: خصائص وتحديات" (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 1999).
- (4) شلومو سبيرسكي وإيتي كونور - أتياس، "صورة الأوضاع الاجتماعية 2002" (تل أبيب: مركز إدفا، 2002). يتبين من المعطيات في هذا التقرير أن أعلى معدل دخل حصل عليه العرب في العقد الماضي كان سنة 1994 وأدنى معدل كان سنة 1999.
- (5) عزيز حيدر، "الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية ومستقبل العلاقات العربية - اليهودية في إسرائيل"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر علاقات اليهود والعرب في إسرائيل: سيناريوهات وخطوط عريضة للسياسة، معهد فلورسهايمر للدراسات السياسية، 16 - 17 تموز/ يوليو 2002.
- (6) معطيات بشأن وضع البنية التحتية، أنظر: "تقرير مراقب الدولة 52 ب"، (القدس: مكتب مراقب الدولة، 2002).
- (7) سامي سموحا، "ما زال ممكناً إعادة العلاقات"، "يديعوت أحرونوت"، 2000/10/11.
- (8) "كل العرب"، 2000/9/15.
- (9) "الصنارة"، 2000/9/29.
- (10) المصدر نفسه.
- (11) المصدر نفسه.
- (12) المصدر نفسه.
- (13) "هآرتس"، 2002/8/22.
- (14) "معاريف"، 2001/7/18.
- (15) "كل هعير"، 2000/10/20.
- (16) أمير أورن، "كيف نخرج من هذا"، "هآرتس"، 2000/11/17.
- (17) سموحا، مصدر سبق ذكره.
- (18) أورني نير، "تعلموا في نابلس وطبقوا في يافا"، "هآرتس"، 2001/7/6.

- (19) "هآرتس"، 2002/7/13.
- (20) "الصنارة"، 2000/10/13.
- (21) "كل العرب"، 2000/10/20.
- (22) المصدر نفسه.
- (23) دانيئيل بن - سيمون، "بهلوانيات لثلاثة شعوب"، "هآرتس"، 2001/6/1.
- (24) "الصنارة"، 2002/4/5.
- (25) يتسحاق شنيل، من محاضرة في مؤتمر علاقات اليهود والعرب في إسرائيل: سيناريوهات وخطوط عريضة للسياسة، معهد فلورسهايمر للدراسات السياسية، 16 - 17، تموز/يوليو 2002.
- (26) بن - سيمون، مصدر سبق ذكره.
- (27) المصدر نفسه.
- (28) "هآرتس"، 2002/2/18.
- (29) المصدر نفسه.
- (30) "تقرير جمعية سيكوي 2002"، القدس، ص 40.
- (31) "كل العرب"، 2002/4/12.
- (32) "هآرتس"، 2002/8/21.
- (33) "الصنارة"، 2002/4/12.
- (34) "هآرتس"، 2002/8/6.
- (35) أبيرما غولان، "المواطن العربي المجهول"، "هآرتس"، 2002/2/24.
- (36) أورري نير، "نظريات المؤامرة في الوسط العربي"، "هآرتس"، 2002/5/15.
- (37) حانا كيم، "هذا لست أنا، أولئك هم"، "هآرتس"، 2002/6/14.
- (38) المصدر نفسه.
- (39) عادة أوشفين، "إذا كنا أعداء"، "هآرتس"، 2000/12/8.
- (40) المصدر نفسه.
- (41) أورري نير، "حج الأقصى والترفيه في شرم الشيخ"، "هآرتس"، 2002/3/11.
- (42) المصدر نفسه.
- (43) "هآرتس"، 2002/4/24.
- (44) المصدر نفسه، 2002/8/28.
- (45) "كل العرب"، 2002/7/19.
- (46) المصدر نفسه، 2002/4/12.
- (47) بوغز ألون، "حتى لوبي لا ينجحون في إقامته"، "هآرتس"، 2002/8/19.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>